

ضاحية طرطوس العمالية من جديد!!

٦٠٠ شقة جاهزة لكنها مغلقة منذ ٣ سنوات بسبب الخدمات..
والجهات المسؤولة «مصرة» على عدم المعالجة!!

بإجراءات التخصيص بشكل مواز لاستكمال إجراءات التعاقد على المحطة.. بالتالي كون المحطة حاليا قيد التعاقد والهدف من تنفيذ تجمع الصرف الصحي ومحطة المعالجة هو رفع التلوث عن البحر لذلك لا بد من اخذ الموافقات اللازمة لتنفيذ الصرف الصحي للسكن العمالي وحيث حسب الكتاب المرسل للوزارة تم اخذ موافقة من لجنة سلامة المياه بالتصريف المؤقت للبحر وهذا يقع على عاتق مديرية البيئة ولجنة سلامة المياه ونحن نؤكد ضرورة عدم ضخ مياه الصرف في البحر من ثم لا بد من إنشاء محطة معالجة وعليه اثناء زيارة الوزارة للموقع تم اقتراح تخديم منطقة السكن العمالي بمحطة معالجة إفرادية من النوع المدمج من اجل رفع التلوث عن البحر والمساعدة بالإسراع بتسليم السكن العمالي.

وبناء على هذه التوجيهات قامت الشركة العامة للصرف الصحي بعقد اجتماع مع فرع السكن بطرطوس وبعد القيام بجولة على أرض الموقع تبين ان هناك عقاراً رقمه ٥٩ التابع لمديرية مصب النفط وذكر ممثلو فرع الإسكان انه يتم إجراء مبادلة على العقار ٤٢ التابع للمؤسسة العامة للإسكان ليكون موقع محطة معالجة وعليه قمنا نحن الشركة العامة للصرف الصحي بالتوصية بضرورة الإسراع بموافقة الشركة بتخصيص موقع المحطة وإجراء عملية المبادلة وكذلك ضرورة لحظ بعقد الدراسة لمشروع الصرف الصحي داخل مجمع السكن والموقع ما بين مؤسسة الإسكان والشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية فرع المنطقة الوسطى ان يكون تجمع الصرف الصحي الناتج عن السكن باعتباره المنطقة المختارة لتنفيذ محطة المعالجة المقترحة ومن ثم عندما تقوم مؤسسة الإسكان بتأمين تخصيص الموقع المقترح.. والانتهاء من تنفيذ شبكات الصرف الداخلية للسكن ان نقوم بتنفيذ محطة معالجة ومن ثم من الملاحظ ان الذي تقوم به مؤسسة الإسكان من المراسلات فقط إنما نحن الشركة العامة قمنا بجمع المطلوب منا إلا انه حتى تاريخه لم تتم مخاطبتنا بأنه تم تخصيص موقع العقار ٥٩ المتفق عليه من اجل الحصول على موافقة إنشاء محطة معالجة وتخصيص الاعتماد.

ابن الموافقة؟

ورداً على سؤالنا المتعلق بأسباب عدم الموافقة على تصريف مياه الصرف الصحي مؤقتاً إلى البحر ريثما تنجز محطة المعالجة الرئيسية او المدمجة مادام هناك موافقة من البيئة والمسكن جاهزة للسكن ولا يجوز إبقاؤها مغلقة قال: تضمن كتاب البيئة رقم ٣٢٨/ص تاريخ ٢٠١١/٣/٢١ ان هناك موافقة للصرف على البحر في محضر لجنة سلامة المياه والبيئة رقم ٥ لعام ٢٠١١ في الوقت الذي لم نعثر فيه على مثل هذه الموافقة في المحضر المذكور.. ثم ان المحطة المدمجة يمكن إنجازها في حال تخصيص الموقع من المؤسسة العامة للإسكان وفي حال قيامها بإنجاز الخطوط الفرعية التي لم تنجز في الموقع حتى الآن.

لنا كلمة

في ضوء ما تقدم يبدو ان المسكن الجاهزة في هذه الضاحية منذ ما يزيد على ثلاث سنوات سبتقى مغلقة لسنوات أخرى.. وستنضم إليها مئات المسكن الجديدة التي هي قيد التنفيذ.. مادامت معالجاتنا حتى الآن تقتصر على الكتب والمراسلات وتحكمها الخلافات بين الجهات ذات العلاقة.. ومادام اهتمامنا ينصب على البناء أكثر مما ينصب على تخديمه وتخديم الموقع العام بكثير.. وما دامت الجهات التي يمكن ان تسأل وتعالج وتحاسب نائمة عن هذه القضية تماماً كما نامت الجهات العامة المسؤولة عن واقع المدينة السكنية التابعة لشركة إسمنت طرطوس والملاصقة من جهة الشمال للضاحية العمالية موضوع هذا التحقيق.

ومادام ما اقترحنه في هذه الصحيفة بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٨ ولجهة (تشكيل لجنة دائمة لمتابعة واقع هذه الضاحية تضم مختصين وتمثل فيها الجهات ذات العلاقة محلياً ومركزياً ومساءلة الجهات المقصرة «أفراد ومؤسسات» حبراً على ورق.. فهل يجوز ذلك يا وزارة الإسكان والتعمير.. ويا وزارات النقل والبيئة والإدارة المحلية ويا محافظة طرطوس؟ نترك الإجابة برسم الحكومة بشكل عام وبرسم هذه الجهات بشكل خاص!!

■ هيثم يحيى محمد



ويختتم بالقول: إن العائق الأكبر لتسليم المسكن العمالية هو موضوع الصرف الصحي.. مع العلم ان المؤسسة العامة للإسكان / فرع طرطوس تسعى جاهدة إلى حل المعوقات كافة ليتم تسليم المسكن للمكتتبين عليها بالسرعة الممكنة.

بعض الوثائق

وبالعودة إلى كتاب مديرية البيئة رقم ٣٢٨/ص تاريخ ٢٠١١/٣/٢١ يتبين ان المديرية وبناء على لجنة سلامة المياه والهندسة الصحية رقم ٥ لعام ٢٠١١.. اقترحت للمحافظة الموافقة على تنفيذ مشروع الصرف الصحي للضاحية العمالية بالتصريف المؤقت إلى البحر ريثما يتم تخديمه عبر مجمع الشريط الساحلي الشمالي الذي ينتهي إلى محطة معالجة وذلك شرط التقيد بها يلي:

١- اتخاذ الإجراءات والتدابير الفنية اللازمة كافة عند دراسة وتنفيذ هذا المشروع حتى يكون تنفيذها لئلا يبيئاً.
٢- ان تكون الوصلات مع الروابط التي تربط بينها متينة وكتيئة منعاً لأي تسرب قد يحدث التلوث.
واستناداً إلى هذا المقترح بالموافقة وجهت المحافظة كتاباً برقم ١١/١٠/٩١٧ تاريخ ٢٠١١/٣/١٧ إلى وزارة الإسكان والتعمير انتهى برجا الأطلاع والموافقة على تنفيذ مشروع الصرف الصحي بالتصريف المؤقت إلى البحر ريثما يتم تخديمه عبر مجمع الشريط الساحلي الشمالي الذي ينتهي إلى محطة معالجة علماً ان الدراسة الإقليمية الشاملة للصرف الصحي بطرطوس تضمنت تنفيذ محطات رفع لهذه التجمعات ليصار إلى تصريفها إلى المجمع الساحلي الشمالي ويتم حالياً إجراء الدراسات لتنفيذ محطات الرفع علماً ان محطة المعالجة (عند الرمال الذهبية) هي قيد التعاقد.. كما ينتهي إلى رجا الوسط لدى وزارة النقل لأخذ موافقتها على تنفيذ المصب إلى البحر والتوجه إلى المديرية العامة للموانئ للسماح بتنفيذ الخط دون تنفيذ محطة معالجة.

رأي شركة الصرف الصحي

ولمعرفة الخطوات التي قامت وتقوم بها شركة الصرف الصحي بطرطوس لتخديم هذه الضاحية.. في ضوء هذا الكتاب وغيره وفي ضوء الواقع السيئ الذي تحدثنا عنه.. بداية سالنا مدير عام الشركة المهندس مازن غنوم فقال: حسب الدراسة الإقليمية الشاملة لمحافظة طرطوس يتم تخديم منطقة السكن العمالي إلى مجمع الصرف الصحي للشريط الساحلي الشمالي (طرطوس- بانياس) الذي ينتهي إلى محطة معالجة الرمال الذهبية.

ومجمع الشريط الساحلي حالياً قيد التنفيذ تعهد مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية- فرع حماة نسبة الإنجاز ٨٥٪ وان محطات الرفع والضخ الواقعة على هذا المجمع تم إعداد دراستها بالكامل وسلمت للوزارة والشركة العامة للصرف الصحي وكذلك قامت الوزارة بالتعاقد بالتراضي مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية- فرع حماة من اجل التنفيذ وتم تشكيل لجان الاتفاق على الاسعار ولم تتم المباشرة حتى تم استملاك مواقع هذه المحطات حيث قامت الشركة العامة للصرف الصحي بتسليم مواقع هذه المحطات لمؤسسة المياه للقيام بإجراءات الاستملاك لكونها مكلفة إجراءات الاستملاك وسوف تتم المباشرة بالتنفيذ فور انتهاء إجراءات الاستملاك.

أما محطة المعالجة فهناك قرض ميسر من الجانب الصيني حيث قدم عرضاً فنياً للوزارة وتم تشكيل لجنة فنية من اجل دراسة العرض الفني المقدم للوصول للاتفاق على الاسعار وكذلك تم تسليم موقع المحطة لمؤسسة المياه من اجل القيام

المعنية في دمشق وقد أكد لنا ان وزارة النقل بصدد الموافقة على التصريف المؤقت إلى البحر.. وما نامله هو الإسراع بهذه الموافقة والإسراع من المؤسسة العامة للإسكان بإنجاز الشبكة الفرعية والموقع العام ثم تسليم المسكن للعمال الذين ينتظرونها بفارغ الصبر.

أما مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان بطرطوس المهندس مازن سليمان فيقول رداً على سؤالنا المتعلق بأسباب استمرار هذا الواقع في ضوء المتابعات التي قيمتم وتقومون بها لتخديم الموقع: يتألف مشروع السكن العمالي من جزئين الأول الضاحية القديمة والثاني الضاحية الجديدة.. ويبلغ عدد المساكن المنجزة غير المخصصة فيها الضاحية القديمة ٢١٥ مسكناً والضاحية الجديدة ٣٤٤ مسكناً..

عوائق التسليم

١- مشكلة الصرف الصحي: إن العائق الأكبر الذي يحول دون تسليم المسكن العمالية هو موضوع الصرف الصحي.. حيث إنه لا يمكن تسليم الإخوة المواطنين المساكن المنجزة ما لم يتم تأمين التخديم المناسب لتصريف نواتج الصرف الصحي في الموقع العام.. ويقوم فرع طرطوس بمراسلة الجهات ذات الصلة بهدف الحصول على الموافقات اللازمة.. مع العلم ان فرع طرطوس سعى إلى تأمين حل مؤقت يتجلى بالتصريف المؤقت إلى البحر.. ولكن المؤسسة اصعدت بالرفض المتكرر من المديرية العامة للموانئ ووزارة النقل.. مع العلم ان مديرية البيئة لبدت موافقتها على ذلك.. بكتابها رقم ٣٢٨/ص تاريخ ٢٠١١/٣/٢١.. وأمام هذا الواقع تجد المؤسسة العامة للإسكان نفسها امام حل من اثنين: إما محطة معالجة خاصة بمشروع السكن العمالي.. وإما انتظار إنجاز محطة معالجة الرمال الذهبية.. الأمر الذي يسبب تأخيراً في تسليم المساكن العمالية المنجزة.. مع العلم ان المؤسسة العامة للإسكان تبذل كل الجهود الممكنة لحل المشكلة وقد تمت مراسلة اتحاد العمال للمساعدة في حل الموضوع لكونه الجهة المعنية بالمساكن العمالية كما تشير إلى كتاب وزير النقل الموجه إلى وزير الإسكان والتعمير الوارد إلى فرع طرطوس صورة منه بخصوص عدم السماح بالتصريف على البحر ولو مؤقتاً.

٢- التأخر في تنفيذ أعمال العقد ٥/٢٤/١٠٤ (موضوعه الجزء الثاني من الموقع العام /الضاحية العمالية الأولى).. وقد تم توجيه الإنذارات اللازمة للمتعهد للإسراع في إنجاز أعمال العقد المذكور تحت طائلة سحب الأعمال منه.. كان آخرها محضر الاجتماع الذي تم عقده بتاريخ ٢٠١١/١٢/٦ مع المتعهد وممثلي الإدارة العامة للمؤسسة العامة للإسكان والذي تعهد فيه المتعهد بإنهاء أعماله خلال ثلاثة اشهر من تاريخه.

مدة التسليم

تم تحديد مدة تسليم المساكن العمالية المنجزة للإخوة العمال خلال مدة اقصاها سبع سنوات كما هو مبين في القرار رقم ١٣٧٥ لعام ٢٠٠٩ وقد انجز فرع طرطوس معظم المساكن المكتتب عليها.. ويسعى بكل طاقته إلى حل المعوقات ليصار إلى تسليم المساكن المنجزة بالسرعة الكلية.

دراسة الموقع العام في الضاحية الجديدة

تم إنجاز دراسة الموقع العام للجزء الثاني من مشروع السكن العمالي بموجب العقد ٩٢ لعام ٢٠١٠ ويتم حالياً إعداد الاضابير الفنية لدى فرع طرطوس ليصار إلى إرسالها إلى الإدارة العامة للإعلان عن مناقصات التنفيذ.

في عدد «الاقتصادية» رقم ٤٦٨ تاريخ ٢٠١٠/١١/٢٨ نشرنا موضوعاً موسعاً تحت عنوان «ضاحية طرطوس العمالية.. إهمال وسوء في الخدمات وغياب الاستثمار الأثمن للأراضي المخصصة للسكن «و» ٢٠٠ شقة منجزة ومغلقة منذ أكثر من عامين بانتظار تخديم الموقع العام..» تناولنا فيه الواقع السيئ لتلك الضاحية الكائنة على شاطئ البحر غرب مصنع إسمنت طرطوس من حيث غياب واجهات معمارية جميلة للابنية تنسجم مع إطلالتها البحرية وموقعها.. ومن حيث غياب نظام ضابطة بناء لإقامة ابنية شاقولية تخفف من هدر الأراضي ومن التكلفة.. ومن حيث غياب الخدمات العامة عن الموقع العام ثم عدم إمكانية استثمار معظم المساكن العمالية المبنية في الموقع التي مضى على قسم كبير منها أكثر من سنتين.. ومن حيث كثرة المراسلات بين الجهات العامة ذات العلاقة لمعالجة مشكلات هذه الضاحية دون جدوى.. ومن حيث كثرة شكاوى العمال القاطنين في عدد من ابنية الضاحية منذ عدة سنوات بسبب سوء خدماتها وعدم اهتمام الجهات المحلية بها لأسباب غير مبررة وغير مقبولة.

وقد خلصنا في نهاية الموضوع للمطالبة بالمعالجة الجذرية لجميع الأمور المشار إليها دون تأخير.. وتوزيع واستثمار المساكن المنجزة منذ ما يزيد على العامين.. واقترحنا تشكيل لجنة دائمة لمتابعة واقع هذه الضاحية تضم مختصين وتمثل فيها الجهات ذات العلاقة محلياً ومركزياً ومساءلة الجهات المقصرة (الأفراد ومؤسسات).

الواقع يزداد سوءاً

اليوم وبعد أكثر من عام على نشر الموضوع وثلاثة اعوام على إنجاز المساكن وإقبالها وعدم تسليمها نعود لنقول لكل المسؤولين الذين بهمهم الأمر ان المساكن ما زالت مغلقة وان الواقع يزداد سوءاً وان ما تم الاتفاق عليه من إجراءات في الاجتماع الذي عقد في محافظة طرطوس بتاريخ ٢٠١١/١٠/٢٧ برئاسة عضو المكتب التنفيذي المهندس دلال محمود بخصوص الموقع العام والتخديم ما زال في معظمه حبراً على ورق.. وان واقع إكساءات المساكن ازداد سوءاً بسبب العوامل الجوية والملوحة البحرية وغبار معمل الإسمنت.... الخ.

تابعنا هذا الملف مع الجهات العامة ذات العلاقة بالمعالجة او المتابعة.. فماذا كانت النتيجة؟
نبداً من اتحاد عمال طرطوس الذي سالناه عن وجهة نظره بالواقع القائم في الضاحية العمالية وعن المتابعات التي تمت وتمت من قبله لتسليم المساكن للمكتتبين عليها.. ومقترحاته في هذا المجال فماذا قال في اجابته لنا؟

اتحاد العمال يستنجد

يقول رئيس الاتحاد علي معللاً إسماعييل: لقد طرحنا هذا الموضوع عشرات المرات على مدى السنوات الثلاث الماضية عبر كتب وجهناها للمحافظة والاتحاد العام لنقابات العمال والمؤسسة العامة للإسكان.. كما طرحناه في مجلس الاتحاد العام الذي انعقد في دمشق منذ نحو ستة اشهر امام رئيس مجلس الوزراء الذي كان حاضراً وقد وجه وزارة الإسكان للإسراع بتخديم المساكن بالصرف الصحي وبالخدمات الأخرى.. كما طرحناه الاسبوع الماضي في الاجتماع الأخير لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال ورغم كل ذلك ما زال دون معالجة وما زالت أكثر من ٦٠٠ شقة سكنية جاهزة ومغلقة ولا يمكن تسليمها للعمال بسبب عدم تخديمها بالصرف الصحي حيث ان الموانئ لا توافق على التصريف المؤقت إلى البحر.

واضاف: إننا نستغرب هذا الإصرار في الوقت الذي تصب فيه كل مجارير الصرف الصحي الناتجة عن المدن البحرية كلها والتجمعات السكنية المتوضعة على الشاطئ إلى البحر مباشرة دون اي معالجة حتى الآن. فهل الصرف الصحي الذي ينتج عن هذه المساكن المبنية لمصلحة العمال هو الذي سيلوث مياه البحر؟
ولماذا لا يسمح بالتصريف المؤقت ريثما تنجز محطة المعالجة كما هو الحال لمساكن الضاحية القديمة ولمساكن مدينة معمل الإسمنت السكنية المجاورتين للضاحية الجديدة؟

وقال: إننا نتابع هذه القضية دائماً مع امين شؤون الخدمات في المكتب التنفيذي للاتحاد العام وهو يتابعها مع الجهات